الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.4/29

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
31 October 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
الدورة العاشرة
جنيف، 27–28 أيلول/سبتمبر 2023

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن أعمال دورته العاشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي 27 و28 أيلول/سبتمبر 2023

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عقَد اجتماعُ الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة دورته العاشرة في قصر الأمم بجنيف، يومي 27 و28 أيلول/سبتمبر 2023.

أولاً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- ذكر نائب الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، أن التكنولوجيات الخضراء تتيح، في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فرصاً كبيرة لتحسين سبل العيش وتعزيز الإنتاجية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ولاحظ أن العالم في بداية ثورة تكنولوجية خضراء وأنه ينبغي للبلدان النامية الإسراع إلى الأخذ بسياسات حكومية سليمة، ومبادرات من القطاع الخاص، لفتح نوافذ فرص خضراء محددة زمنياً وتعزيز تنويعها الاقتصادي المستدام. وأضاف أن الدعم المقدم من المجتمع الدولي يظل أمراً حيوياً لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها في مجال الابتكار والتكنولوجيات اللازمة لذلك. وختاماً، شدد نائب الأمينة العامة على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، والاستثمار بشكل محدد الهدف، والتعاون دولياً لضمان عالم أكثر شمولاً واستدامة للجميع.

2- وأوضح المتحدث الرئيسي، قائد فريق مجموعة علوم المدن، مركز العلوم المعقدة، فيينا، بالتفصيل أن التحول الأخضر ينطوي على العديد من التحولات. فعلى سبيل المثال، يتطلب التحول إلى نظم الطاقة المتجددة، الذي يتسم بكثافة استخدام الموارد، تحولاً في سلاسل الإمداد بالمعادن؛ وأفضت الوظائف "الخضراء"، التي تتطلب بشكل كبير مستويات أعلى من التعليم وإعادة صقل المهارات، إلى حدوث تحول في سوق العمل وتقسيم العمالة عبر العالم. وقدم المتحاور إطاراً تحليلياً مرجعياً يمكِّن من تحديد المسارات الخضراء، وعرض الفرص المتاحة في مجال التحول الأخضر، مثل طاقة الرياح واحتجاز الكربون. وتحدث بالتفصيل عن أوجه عدم اليقين والمعاوضات الكامنة في التحول الأخضر، وسلط الضوء على أن تطوير التكنولوجيات الخضراء يتأثر بتغير البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. واختتم بيانه باقتراح أن تفكر البلدان في الكيفية التي تجعل التحول الأخضر يسهم في الحفاظ على مزايا التنافسية في ضوء تعددية التحولات والتحديات والحلول.

3- وعرض رئيس فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف، نيابة عن مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد، وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة " التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في مجال التنويع الاقتصادي المستدام" (TD/B/C.II/MEM.4/28). وسلط الضوء على ثلاثة طرق رئيسية يمكن أن تتبعها البلدان النامية للاستفادة من التكنولوجيات الخضراء لأغراض تنويع اقتصاداتها بشكل مستدام، وهي تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشرها؛ وخضرنة سلاسل القيمة العالمية؛ وتنويع قطاعات اقتصاداتها إلى قطاعات أشد تعقيداً وأكثر خضرة. وأوجز ستة اتجاهات للتعاون الدولي من أجل التنويع الاقتصادي المستدام، بما في ذلك تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار والتكنولوجيات الخضراء؛ ومواءمة قواعد التجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية مع الاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ؛ والحاجة إلى إتاحة قدر أكبر من المرونة للبلدان النامية؛ ومقاربة هدفها الشراكة لتطوير التكنولوجيا الخضراء؛ ودعم الابتكار المفتوح المتعدد الأطراف؛ ونظام متعدد الأطراف لتقييم التكنولوجيا.

باء- التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في مجال التنويع الاقتصادي المستدام
(البند 3 من جدول الأعمال)

1- فتح نوافذ الفرص الخضراء

4- ناقش المتحاورون والمتحاورات، خلال الجلسة غير الرسمية الأولى، الخطوات الرئيسية للحاق بالابتكار الأخضر. وتألف فريق المتحاورين من: أستاذة الاقتصاد، جامعة بافيا، إيطاليا؛ وأستاذ الابتكار وريادة الأعمال، قسم اقتصاديات الأغذية والموارد، جامعة كوبنهاغن؛ وباحث أقدم، معهد التنمية والاستدامة، ألمانيا.

5- وقدمت المتحاورة الأولى إطاراً لنوافذ الفرص الخضراء التي وضعتها المؤسسات العامة والأسواق المحلية و[مراكز] البحث والتطوير. وقدمت دراسات حالات إفرادية وتناولت بالتفصيل الشروط المسبقة والاستجابات الاستراتيجية اللازمة لفتح هذه النوافذ. وقدمت المتحاورة بالتفصيل مختلف مسارات اللحاق بالركب على المستوى القطاعي، وسلطت الضوء على كيفية تباين المسارات استناداً إلى مدى إمكانية تداول تكنولوجيات الطاقة المتجددة ومدى نضجها مثالاً على الفرص المتاحة من منظور البلدان النامية بالرغم من التحديات التي تواجه تحولها الأخضر. وختاماً، شددت على أن الإرادة السياسية القوية وطنياً ودولياً، التي يدعمها الابتكار في الوقت المناسب والسياسات الصناعية وسياسات الطاقة، هي مفتاح اللحاق بركب الثورة التكنولوجية الخضراء.

6- وناقش المتحاور الثاني التحول المشترك لتطوير التكنولوجيا ووضع السياسات، لا سيما فيما يتعلق بتحولات الاستدامة. وشدد على أنه ينبغي للجهات واضعة السياسات دراسة العلاقات المتبادلة بين التحولات المتعددة الجارية والاحتياجات الخاصة لمختلف الصناعات الناشئة. واقترح المتحاور ثلاثة مبادئ لوضع السياسات، وهي تحديد اتجاه واضح للتغيير من خلال إطار تحليلي ملموس ومقاربة موجهة لإنجاز مهمة أساسها أهداف مجتمعية؛ وتنسيق السياسات بين مختلف الوكالات المشارِكة في مختلف الجوانب التكنولوجية والاقتصادية للمهمة؛ وبناء قدرات الدعوة والتفاعل مع الجهات الصناعية صاحبة المصلحة لزيادة القدرة على التكيف مع السياسات في مواجهة التحديات الناشئة.

7- وشدد المتحاور الثالث على أن نوافذ الفرص الخضراء لا تندرج جميعها ضمن التكنولوجيات الرائدة، وأنه ينبغي للبلدان النامية أيضاً أن تنظر في الفرص التي تتجاوز الحدود التكنولوجية. وأشار المتحاور إلى أن بإمكان التكنولوجيا الأحيائية في كوستاريكا مثلاً أن تسهم في التنويع الاقتصادي المستدام؛ وتناول المتحاور بالتفصيل فرص التعلم التكنولوجي والتغيير الهيكلي المستدام التي يتيحها تكامل سلاسل القيمة الزراعية والصناعية. وناقش كذلك تطور الهيدروجين الأخضر في مختلف البلدان، وسلط الضوء على المستويات العالية من عدم اليقين التكنولوجي والنُظُمي. وختاماً، اقترح المتحاور أن تعزز الحكومات قدراتها في مجال الاستشراف التكنولوجي وتقييم التكنولوجيا، والتنبؤ بالتطورات المقبلة، وتوجيه عملية صنع السياسات، وتعزيز نوعية الهياكل الأساسية الوطنية، والبحث والتطوير والتعاون، فضلاً عن تعزيز المعلومات المتعلقة بالأسواق من أجل تمكين الأعمال التجارية الوطنية من تحديد نوافذ الفرص الخضراء.

8- وأبرز العديد من المندوبين والمتحاورين، خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أن اتساع الفجوات المعرفية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يحول دون فتح البلدان النامية نوافذ الفرص الخضراء، وأن التحول من الوظائف البُنّيّة إلى الوظائف الخضراء يتطلب عدداً من المهارات وتطوير التعليم. وشدد العديد من المندوبين والمتحاورين على أهمية التعليم في تطوير العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمهارات التقنية والمهنية، وأهمية الدعم المالي والتعاون على الصعيدين الإقليمي

والدولي، لتعزيز نظم الابتكار في البلدان النامية. وارتأى أحد المندوبين أن من شـــأن زيادة مرونة نظام حقوق الملكية الفكرية أن تعزز نقل التكنولوجيا والمعارف؛ وشـــدد مندوب آخر وأحد المتحاورين على أن من شأن زيادة تدفق الاستثمار الأخضر الأجنبي المباشر أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد. ودعا أحد المندوبين إلى مزيد من التفكير في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التحول الأخضر. وشدد مندوب آخر على الطابع الملح لتغير المناخ، الذي يتطلب اســـتجابات اســـتباقية ومتعددة الأطراف على جميع المستويات.

2- تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشرها

9- ناقش المتحاورون، خلال الجلسة غير الرسمية الثانية، تدابير السياسة العامة والبرامج الكفيلة بتعجيل تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشرها. وتألف فريق المتحاورين من: مدير البرنامج، المؤتمر العالمي للتكنولوجيا والإبداع المستدامَين، المعهد الفلمندي للبحوث التكنولوجية، بلجيكا؛ وأستاذة مشاركة ورئيسة فريق نظم الطاقة المتجددة، جامعة جنيف؛ وأستاذ بالمعهد الهندي للتكنولوجيا في بومباي، مؤسس مؤسسة سواراج للطاقة، الهند.

10- وقدم المتحاور الأول تفاصيل عن مقاربة إشراك الجهات صاحبة المصلحة وإدارتها في المعهد الفلمندي للبحوث التكنولوجية، وقدم أمثلة على التعاون الدولي في مجال نشر الحلول المستدامة في قطاع الطاقة. وتناول بالتفصيل أربعة مشاريع تجمع بين المساعدة التقنية والتدريب، وتشمل توربينات الشبكات الكهرمائية الصغيرة، ونظم متكاملة للري بالتنقيط تعمل بالطاقة الشمسية، ونظم الطاقة الموزَّعة، ومنصات اختبار البطاريات. وختاماً، ناقش المتحاور الدروس المستخلصة، واقترح طريقة لتوسيع نطاق المشاريع وتنفيذها في البلدان النامية، وذلك للتعجيل بتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة ونشرها.

11- وتبادلت المتحاورة الثانية رؤاها بشـــأن مخطط التحول إلى قطاع الكهرباء في أوروبا حتى عام 2035، وتجارب موازية في مختلف البلدان خارج المنطقة. وحللت تكلفة التنافس، والســـعة المُركَّبة، ومستويات المخاطر التي تشكلها مختلف التكنولوجيات، وأشارت إلى أنه ينبغي تغيير سلة الطاقة لتحقيق أهداف الانبعاثات بكفاءة، وأن طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة البطاريات من العوامل الأساسية. وناقشـــت المتحاورة كيف يمكن لأنواع مختلفة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة أن تولد فوائد في مجالات مختلفة مثل إيجاد فرص للعمل، وتحسين الصحة، وخفض أسعار الكهرباء. وختاماً، أشارت إلى أن من شـــأن نماذج الطاقة المكانية المفتوحة أن تيســـر التخطيط الطويل الأجل، إلى جانب التخطيط القصـــير الأجل، لتوليد الكهرباء وشـــبكات توزيعها، وأبرزت الحاجة إلى بناء القدرة على اســـتخدام هذه النماذج وتطويرها في البلدان النامية.

12- وشدد المتحاور الثالث على أن الطاقة أساسية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأنه لا ينبغي إعادة تصميم إنتاج الطاقة فحسب، بل ينبغي أيضاً إعادة تصميم طريقة استهلاكها. ودعا إلى اتباع مقاربة "التفادي، والتقليل، والتوليد" أي تفادي اســـتخدام الطاقة بمقدار الثلث، وتقليل اســـتخدام الطاقة إلى أدنى حد بمقدار الثلث، وتوليد معظم الطاقة محلياً. وتبادل المتحاور مفاهيم رئيســـية عن التوطين والتجارب في الهند لإتاحة حلول تستند إلى الطاقة الشمسية، وطريقة تنظيم أنشطة بناء القدرات التي أفضت إلى الاستقلال في قطاع الطاقة، وتطوير المهارات وتسريع التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. وختاماً، شـــدد على أن الإجراءات الحكومية وحدها غير كافية، وأن الحركة العامة التي تضـــم جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة ضرورية لتمكين السكان المحليين من توليد الطاقة محلياً بأنفسهم ولأنفسهم.

13- وشدد أحد المندوبين وأحد المتحاورين، خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، على فائدة نماذج الطاقة في اتخاذ قرارات وضع السياسات والاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وشدد أحد المندوبين على الحاجة إلى استخدام الطاقة وتوطين إنتاجها بمزيد من الحكمة. وأثار عدد قليل من المندوبين مخاوف بشأن الجاذبية الاقتصادية للتحول الأخضر في البلدان التي لديها وقود أحفوري وفير. وتبادل عدد قليل من المندوبين الآخرين مبادراتهم الوطنية الخضراء التي ركزت على احتياجات المواطنين، ونجحت في زيادة استيعاب الطاقة المتجددة بالرغم من التحديات الكبيرة. وسلط المتحاورون الضوء على أهمية تحسين قبول الجمهور لتكنولوجيات الطاقة المتجددة، واقترحوا إطلاق حملات توعية لتثقيف الجمهور ومعالجة المفاهيم الخاطئة، وشرح فوائد تكنولوجيات الطاقة المتجددة والحاجة إلى تحول أخضر. وأضاف أحد المندوبين أن جهود الدعوة وإذكاء الوعي ينبغي أن تكون على مستويات مختلفة، وأن تُشرك مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

3- التنويع الاقتصادي وخضرنة سلاسل القيمة العالمية

14- ناقش المتحاورون، خلال الجلسة غير الرسمية الثالثة، التحديات والفرص الرئيسية المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من التكنولوجيات، وتنويع اقتصاداتها دعماً لقطاعات أكثر اخضراراً وتعقيداً، فضلاً عن القطاعات الخضراء ورفع مستوى سلاسل القيمة. وتألف فريق المتحاورين من: أستاذة مشاركة، قسم المجتمع والسياسة والاستدامة، المدرسة العليا لإدارة وتسيير الشركات، مدرسة الأعمال التجارية، إسبانيا؛ ومدير مشروع، برنامج مستقبل أوروبا، مؤسسة برتلسمان شتيفتون، ألمانيا؛ وزميلة أبحاث هالسورث، معهد التنمية العالمية، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

15- وسلطت المتحاورة الأولى الضوء على سلاسل القيمة العالمية بوصفها آلية لنقل المعرفة وتشجيع الابتكار. وناقشت الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لمشاركة سلاسل القيمة العالمية في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وشرحت دور الشركات الرائدة في دفع الاستدامة داخل سلاسل القيمة العالمية وخارجها، وأشارت إلى أهمية تطوير القدرات المحلية للاستفادة منها، وتبادل فهم مشترك لنتائج الاستدامة التي ينبغي السعي إليها وقياسها. واقترحت المتحاورة أن تتخذ الحكومات منظوراً نُظمياً بشأن وضع السياسات، بما في ذلك فهم خصائص سلسلة قيمة عالمية بعينها، لضمان توافر الموارد والقدرات اللازمة، فضلاً عن إشراك الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في تصميم السياسات وتنفيذها.

16- وشدد المتحاور الثاني على أهمية دعم تطوير مجموعات من المهارات ذات الصلة، للانتقال إلى نواتج أكثر تعقيداً من شأنها أن تحسن التنمية الاقتصادية، وتخفض التكاليف والمخاطر، وتزيد احتمالات النجاح إلى أقصى حد. وشدد على أن تطوير التكنولوجيا ينبغي أن يستند إلى القدرات القائمة، وأن بإمكان البلدان أن تعوض عما فقدت من قدرات بالتعاون مع غيرها من الجهات والاستفادة من تبادل معارفها التكميلية. وناقش المتحاور تدخلين سياسيين في أوروبا لتعزيز التقنيات الخضراء والرقمية، وهما استراتيجية التخصص الذكية (من أسفل إلى أعلى) وأفق أوروبا (من أعلى إلى أسفل). وختاماً، أبرز المتحاور أن بإمكان البلدان النامية الاستفادة من الدروس المستخلصة لتصميم سياسات تستند إلى ظروفها المحلية تحديداً، وذلك لرفع التحديات التي تواجهها مجتمعاتها.

17- وناقشت المتحاورة الثالثة مسألة النهوض بالبيئة والتكامل الرقمي في سلاسل القيمة في أوغندا، وجنوب أفريقيا وكينيا. ولاحظت دور الحكومة في زيادة تحسين الأداء البيئي لسلاسل القيمة، وعرضت تدابير مختلفة تستند إلى دراسات قُطرية وعلى مستوى الشركات. وسلطت المتحاورة الضوء على الفجوات الكامنة في تنظيم السياسات البيئية وتنفيذها، وناقشت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سد هذه الفجوات، وأشارت إلى الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم للمشاريع الخضراء. وختاماً، ذكرت المتحاورة أن

من شأن التكنولوجيات الرقمية أن تيسر النهوض بالبيئة، لكنها لاحظت التوترات التي طالت سلاسل القيمة العالمية، وشددت على أهمية تنسيق السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

18- وأبرز أحد المندوبين، خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أن التكنولوجيا تضطلع بدور هام في تسريع وتيرة التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، وأن من شأن سلاسل القيمة العالمية أن تيسر تبادل التكنولوجيا والمعارف. وأشار عدد قليل من المندوبين وأحد المتحاورين مجدداً إلى مشكلة اتساع الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن تعريف مفهوم "أخضر"، وكيفية قياسه كمياً، اقترح أحد المتحاورين اتخاذ الطبيعة معياراً لتقييم النتائج واستخدام مصطلح "تجديد"، ما يعني ضمناً انخفاضاً في الاحتياجات من الطاقة. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه من أن التصديقات الإيكولوجية قد تنشئ حواجز أمام صادرات البلدان النامية. واتفق المتحاورون على أن إصدار التصديقات أمرٌ ضروري، إلى جانب مواءمة القواعد والمعايير الإيكولوجية. واقترح مندوب آخر وأحد المتحاورين إجراء تحليلات على الصعيد القُطري لإسداء المشورة بشأن أفضل السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي. وسلط أحد المندوبين الضوء على الصعوبات التي تواجهها البلدان ذات الموارد المحدودة في النهوض بمستواها التكنولوجي وتلبية احتياجاتها المتعددة في الوقت نفسه. واتفق عدد قليل من المندوبين وجميع المتحاورين على أن من شأن إنشاء آليات تعاون إقليمية في مجال التكنولوجيا الخضراء أن يدعم البلدان في ربط نفسها استراتيجياً بسلاسل القيمة العالمية.

4- التعاون الدولي من أجل التنويع الاقتصادي المستدام

19- ناقش المتحاورون، خلال الدورة غير الرسمية الرابعة، كيف للمجتمع الدولي أن يمكّن البلدان النامية من تنويع إنتاجها بطريقة مستدامة. وتألف فريق المتحاورين من: مدير شعبة تنمية القدرات والمشورة والإحصاءات في مجال السياسات الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ورئيس قسم اقتصاد الابتكار، إدارة الاقتصاد وتحليل البيانات، قسم الملكية الفكرية ومنظومات الابتكار، المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

20- وذكر المتحاور الأول أن تركُّز كل من التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيا الخضراء في الاقتصادات المتقدمة أفضى إلى تفاقم فجوة الابتكار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهي أوسع من الفجوات في البنى التحتية والقواعد الصناعية. وشدد على أن السياسات الصناعية التقدمية التي تركز على الرقمنة وإزالة الكربون سياسات أساسية في تعزيز القدرات الصناعية وسد هذه الفجوات. وشدد المتحاور على أن القيود المالية وقِصر أجل السياسات الصناعية والافتقار إلى القدرات الصناعية هي التحديات الرئيسية في البلدان النامية. وختاماً، سلط المتحاور الضوء على الحاجة إلى التضامن العالمي، وتجديد القواعد، وروح الشراكة الدولية لجعل السياسات الصناعية محركاً للتآزر بين مختلف السياسات في البلدان النامية.

21- وناقش المتحاور الثاني كيفية تغيير اتجاه الابتكار نحو مسار أكثر اخضراراً. وذكر بالتفصيل انحراف العوائد الخاصة والاجتماعية من الابتكار، وشدد على أن تنسيق عمل الجهات المتعددة صاحبة المصلحة أمرٌ ضروري لرفع التحديات العالمية. وفي إشارة إلى نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إنتاج اللقاحات أثناء الجائحة، اقترح المتحاور إمكانية تطبيق نماذج تعاون مماثلة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الخضراء والابتكار. وختاماً، تطرق المتحاور بإيجاز إلى القيود الرئيسية التي تعترض تطوير التكنولوجيات الخضراء واعتمادها، بما في ذلك عدم كفاية الطلب في السوق، ونقص الاستثمار ومحدودية الحوافز، وتبادل المبادرات الخضراء التي أطلقتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

22- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، ارتأى أحد المندوبين أن السوق، وليس السياسات الصناعية، مالت في العقود الأخيرة إلى إملاء سياسات التنمية الصناعية. وذكر أحد المتحاورين أن الحاجة تدعو إلى

سياسات صناعية لحل إخفاقات السوق، وتعزيز النهوض بالمستوى التكنولوجي، وأشار إلى أهمية تقديم أدلة على الأدوات والبرامج التي أظهرت نجاعتها في السياسات الصناعية الحديثة. وفيما يتعلق باستفسار أحد المندوبين بشأن تعريف "منظومة الابتكار"، ذكر أحد المتحاورين أن ذلك يشير إلى مجموعة من القدرات بين الجهات الفاعلة المعنية وترابطاتها التي مكَّنت أحد البلدان من الابتكار. وفيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للملكية الفكرية أن تنشئ حوافز لنقل التكنولوجيا وسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ذكر أحد المتحاورين أن للبلدان النامية بعض المرونة في استخدام الملكية الفكرية، وأن الملكية الفكرية قد لا تكون القضية الوحيدة؛ وأضاف أن عمليات الإنتاج المعقدة تضطلع أيضاً بدور رئيسي، وسلط الضوء على حاجة البلدان إلى تعزيز قدراتها الصناعية والابتكارية من أجل اعتماد التكنولوجيا وتكييفها.

جيم- خاتمة

23- أشارت الرئاسة إلى أن الخبراء توصلوا إلى توافق في الآراء بشأن أهمية سد الفجوات المعرفية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وكانت النقاط الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات كما يلي: (أ) لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، ومن اللازم إيجاد حلول متعددة لمعالجة المشكلة المعقدة التي يمثلها التنويع الاقتصادي المستدام، وذلك وفقاً للظروف المحلية؛ و(ب) تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المكرسة لبناء القدرات الابتكارية في البلدان النامية، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير، والتعليم والتدريب الجيدين، وإنشاء روابط قوية بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في منظومة الابتكار؛ و(ج) يضطلع المجتمع الدولي بدور حاسم في دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها التكنولوجية وتمكينها من القدرة على تسخير فوائد الثورة التكنولوجية الخضراء؛ وعلى حين أن البلدان المتقدمة النمو تحتاج إلى زيادة دعمها للبلدان النامية، ينطوي توثيق التعاون فيما بين البلدان النامية على القدر نفسه من الأهمية؛ و(د) ينبغي ربط الالتزام السياسي بتحسين الآليات المالية الدولية ونماذج التعاون لضمان تقديم الدعم المناسب إلى البلدان النامية؛ و(هـ) يمكن للتنسيق والتعاون الإقليميين أن يدعما بناء القدرات الابتكارية، ومعالجة مسألة تكييف التكنولوجيات الخضراء مع الظروف والتحديات البيئية الإقليمية، والمساعدة على وضع وتنفيذ سياسات تعزز دفعة أقوى من الشركات الرائدة في عملية خضرنة سلاسل القيمة العالمية؛ و(و) يمكن أن تساعد زيادة مواءمة التعاريف والتصديقات والمتطلبات المتعلقة بخضرنة البيئة على تصميم تدخلات أكثر فعالية للنهوض بالمستوى التكنولوجي المستدام والتنويع الاقتصادي؛ و(ز) يساعد تطوير نمذجة الطاقة على إتاحة قرارات قائمة على الأدلة بشأن وضع السياسات والاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة؛ و(ح) من الأهمية بمكان استكمال مقاربة الإنتاج على أساس التكنولوجيات الخضراء باستراتيجيات أخرى تعزز توفير الطاقة واستخدامها بكفاءة.

24- وأبرز رئيس فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف، في ملاحظاته الختامية، أهمية وجود إطار تحليلي شامل للجهات واضعة السياسات في وقت يتزايد عدم اليقين. وارتأى أن بإمكان البلدان تطوير قدراتها الابتكارية لتسخير فوائد التكنولوجيات الخضراء، ولاحظ الدعم الذي قدمه الأونكتاد وعزز قدرات الجهات واضعة السياسات الوطنية على تصميم السياسات وتنفيذها. وشدد على أن التعاون العالمي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار أمرٌ أساسي لإيجاد وضع مربح للجميع يعود بالنفع على الجميع. وختاماً، شجع المشاركين على الإسهام في اجتماع فريق ما بين الدورات للفترة 2023-2024 للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، المقرر عقده يومي 6 و7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، لمناقشة التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

25- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 27 أيلول/سبتمبر 2023، السيد خوسيه صمويل فالنسيا أموريس (إكوادور) رئيساً، والسيد محمدو مو كاه (غامبيا) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

26- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 27 أيلول/سبتمبر 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/MEM.4/27). وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

3- التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في مجال التنويع الاقتصادي المستدام

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

27- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 28 أيلول/سبتمبر 2023، لنائب الرئيس – المقرر بأن يضع، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية لتقرير دورته العاشرة بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلات وممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الاتحاد الروسي	عمان
الأرجنتين	غابون
إكوادور	غامبيا
أنتيغوا وبربودا	غينيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)	فييت نام
باكستان	الكاميرون
بلجيكا	كمبوديا
بنما	مصر
بيرو	المغرب
تركيا	المكسيك
ترينيداد وتوباغو	ملاوي
الجمهورية الدومينيكية	موريشيوس
رومانيا	نيبال
زامبيا	نيجيريا
سري لانكا	نيكاراغوا
العراق	اليمن

2- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

منظمة القرية السويسرية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركات والمشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركات والمشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.4/INF.10.